مجلة الدراسات التربوية والعلمية - كلية التربية - الجامعة العراقية
العدد الحادي والعشرون - المجلد الخامس - التاريخ - حزيران 2023 م
doi.org/10.52866/esj.2023.05.21.10

التعليم الابتدائي في بريطانيا 1979 - 1990

محمد حميد لطيف جاسم ، أ.د. رائد راشد محمد
الجامعة العراقية / كلية التربية

مستخلص:

تعد الفترة 1979 – 1990 من الفترات المهمة في تاريخ التعليم البريطاني، اذ شهدت العديد من الاصلاحات التعليمية، فضلاً عن تشريع العديد من القوانين التعليمية التي كانت ذات اثر كبير في تحسين التعليم في بريطانيا، ومن اشهرها قانون الإصلاح التعليمي لعام 1988، والذي منح وزير التعليم صلاحيات واسعة، وطبق منهجاً وطنياً في جميع مراحل التعليم الالزامي، وازدادت النزعة المركزية في ادارة التعليم، واهتمت الحكومة البريطانية بتعليم أبناء الاقليات العرقية دون تمييز ضدهم، وقد أكد القانون على تطوير التعليم البريطاني بشكل مستمر.

الكلمات المفتاحية: التعليم، الابتدائي، بريطانيا .

Primary education in Britain 1979-1990

By: Mohammed Hameed Latif Jassim
Supervised by: Professor. Raed Rashid Mohammed
Aliraqia University-College of Education

Abstract:

the period 1979-1990 is considered one of the important periods in the history of British education, as it witnessed many educational reforms, as well as the enactment of many educational laws that had a significant impact on improving education in Britain, the most famous of which is the law The educational reform of 1988, which granted the Minister of Education wide powers, applied a national curriculum in all stages of compulsory education, and increased the central tendency in the management of education, and the British government was interested in educating the children of ethnic minorities without discrimination against them, and the law emphasized the development of British education continuously.

المقدمة

شملت المرحلة الابتدائية الفئة العمرية (5 – 11) عاماً، وينقسم التعليم الابتدائي في بريطانيا الى مرحلتين حسب عمر الطالب، فالمرحلة الاساسية تشمل الطلبة الذين تتراوح اعمارهم ما بين (5 – 7) سنوات، اما المرحلة الثانية فتشمل الطلبة الذين تتراوح اعمارهم ما بين (7 – 11) عاماً، وتنتهي تلك المرحلة بإداء امتحان للقبول في المرحلة الثانوية وهو ما يعرف بامتحان (11+)، وهناك نوعين من المدارس الابتدائية اولهما المدارس الحكومية والتي تمول من قبل الحكومة البريطانية، وثانيهما المدارس الخاصة والتي تكون مقابل رسوم دراسية.

تناولت الدراسة التعليم الابتدائي في بريطانيا 1979 – 1990، لأهمية الفترة والاصلاحات التي حدثت فيها، اذ كان عام 1979 بداية تلك الاصلاحات والتي بدأت بإلغاء قانون التعليم لعام 1976 واصدار قانون التعليم لعام 1979 بدلاً منه، والذي اضفى اصلاحات كثيرة على التعليم بشكل عام والتعليم الابتدائي بشكل خاص، ثم اتبعت الحكومة البريطانية سياسة التكامل والتي يقصد فيها دمج الاطفال ذوي الاحتياجات الخاصة مع اقرانهم في المدارس العادية، واهتمت الحكومة البريطانية بزيادة اجور المعلمين وتوفير دورات تدريب للمعلمين، بهدف إعداد معلم قادر على استثارة قدرات الطلبة العلمية والفكرية والنفسية والسلوكية، فضلاً عن تخصيص الأموال الضخمة لتوفير الغذاء المدرسي للطلبة، وتوفير النقل المدرسي بغية توفير الظروف اللازمة للتفوق المدرسي.

نطاق البحث:

تناول البحث التعليم الابتدائي في بريطانيا 1979 – 1990، فقد اهتمت الحكومة البريطانية بإصلاح التعليم الابتدائي من خلال اهتمامها بإصلاح المناهج الدراسية في المرحلة الابتدائية، اذ عملت على ادخال المنهج الوطني في المدارس الابتدائية والذي اتسم بالتوازن وتعزيز القيم الأخلاقية والدينية لدى الطلبة، كما عملت الحكومة البريطانية على تدريب وإعداد المعلمين بتوفيرها مراكز تدريب لهم، فضلاً عن زيادة أجور المعلمين لاسيما بعد الاضرابات التي قام بها المعلمين بعد فشل لجنة برنهام في التوصل الى حل لهم، فشكلت الحكومة لجنة ماين وكوفنتري والتي توصلت الى تسوية اجور المعلمين، كما اهتمت الحكومة البريطانية بتوفير التغذية اللازمة للطلبة، بهدف تنشيط قدراتهم العقلية والبدنية لديهم، فضلاً عن اهتمامها بتوفير النقل المدرسي للطلبة من البيت الى المدرسة وبالعكس، وعدم اثقال عوائلهم بتكاليف النقل وبالتالي توفير بيئة صالحة للتعليم.

استند البحث على مجموعة مصادر متنوعة يأتي في مقدمتها ملفات مكتب رئاسة الوزراء والمعروف بـ (P.R.E.M)، والتي اغنت البحث بمعلومات قيمة عن التعليم الابتدائي، وكانت الاساس التي انطلق منها الباحث لإتمام بحثه، فضلاً عن اعتماد الباحث على محاضر مجلس الوزراء البريطاني ومجلس العموم البريطاني، والتي احتوت على تفاصيل ما كان يدور داخل قبة البرلمان من أراء وافكار حول التعليم، وكان للكتب العربية والاجنبية دور كبير في اتمام البحث، ولا يمكن التغافل عن الاطاريح والرسائل العربية والاجنبية والتي رفدت البحث بمادة وفيرة فيما يخص التعليم الابتدائي في بريطانيا.

التعليم الابتدائي في بريطانيا 1979 - 1990

عدت المرحلة الابتدائية أولى مراحل التعليم، وهي الزامية لجميع الطلبة الذين تتراوح أعمارهم ما بين (5 – 11) عاماً، ويبدأ الأطفال بالالتحاق بالمدرسة الابتدائية في كل من إنكلترا وويلز من (5–11) عاماً، وفي إسكتلندا من (5 – 12) عاماً، أما في إيرلندا الشمالية فيلتحق الأطفال بالمدرسة الابتدائية من (4 – 11) عاماً[1]، ويبدأ العام الدراسي في شهر كانون الأول وينتهي في شهر تموز، ويقسم العام الدراسي الى ثلاثة فصول دراسية، وعدد أيام الدراسة في العام الواحد حوالي (195) يوماً، اي حوالي 39 أسبوعاً، ولا تقتصر المدرسة الابتدائية على تعليم المواد الدراسية، بل تهتم بتربية الطالب من الناحية العقلية والجسدية، وتهيئ له فرصة التمتع بالطبيعة، وتقدير الفن وتفهمه للحياة، وتنمي له معرفة واجباته وحقوقه نحو نفسه وأمته، وفي نهاية المرحلة الابتدائية يتقدم الطلبة لأداء امتحان القبول للمرحلة الثانوية، وهو ما يعرف باختبار (+11)[2].

انقسم التعليم الابتدائي في بريطانيا الى مرحلتين، وذلك حسب سن الطلبة، فالمرحلة الرئيسية وتشمل جميع الطلبة الذين تتراوح اعمارهم ما بين (5 – 7) سنوات، ويعود تاريخ أنشاؤها الى عام 1816 عندما تم أنشاؤها ليلعب بها أبناء العمال، ثم جاء قانون التعليم لعام 1944 ليؤكد العناية بها، أما المرحلة الثانية فشملت جميع الطلبة الذين تتراوح أعمارهم ما بين (7 – 11) عاماً[3].

كان هناك نوعان من التعليم الابتدائي في بريطانيا، التعليم الابتدائي الذي يكون مجاناً ويتم تمويله من قبل الحكومة، والتعليم الخاص والذي يكون مقابل رسوم مالية، اذ أن الحكومة البريطانية لا تدعم التعليم الخاص، وكان هناك عدد قليل من الطلبة في مرحلة التعليم الابتدائي يدخلون المدارس الخاصة، اذ أن معظم الطلبة يفضلون المدارس الحكومية[4]، ويوجد حوالي (9.9) مليون طالب في بريطانيا، حوالي (33685) طالباً في المدارس الخاصة، اي بنحو (7٪)، والباقون ويقدرون بنحو (93٪) يتلقون التعليم المجاني الممول من قبل الحكومة البريطانية، ويتم دمج الفتيات والأطفال في معظم المدارس، ويتم تعليم الطلبة في إنكلترا وويلز تعليماً شاملاً غير إنتقائي، أي يرتكز حول نشاط الطالب وقدراته، ولا يعتمد على الحفظ والتلقين، أما في إسكتلندا فيدرس جميع الطلبة تقريباً في مدارس غير إنتقائية[5].

اما النظام التعليمي في المرحلة الابتدائية فيتضمن الأمور الآتية:

1 – المناهج الابتدائية:

تلقى الطلبة في المدارس الابتدائية البريطانية المواد الدراسية، وابرزها اللغة الإنكليزية والتعليم الديني والتاريخ والجغرافيا والرياضيات والتربية البدنية والألعاب الرياضية، فضلاً عن العلوم

(1) Poul Lancaster, Life in the United Kingdom test: Citizenship study guide, Lancaster and Couil publishers, London, 2007, P. 86.

(2) أحمد حسن عبيد، فلسفة النظام التعليمي وبنيته السياسية والتربوية، ط2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1979، ص 164.

(3) Tony Bertram, Christine Pascal, The OECD thematie review of early childhood education and care, Background report for the United Kingdom, P. 23.

(4) Boyarintseva E. L, Rudenko. T. P, Education in great Britain, OMSU, London, 2004, P. 23.

(5) أحمد حسن عبيد، المصدر السابق، ص 164.

والتكنولوجيا[6]، وفي ويلز عُدَ تدريس اللغة الويلزية جزءاً مهماً في المناهج الدراسية، أما في إيرلندا الشمالية، فتتكون المناهج الدراسية من التعليم الديني واللغة الإنكليزية والرياضيات والعلوم والتكنولوجيا والبيئة والمجتمع والدراسات الإبداعية، فضلاً عن دراسة التراث الثقافي والتعليم الصحي وتكنولوجيا المعلومات والوعي الاقتصادي، أما في إسكتلندا فأن المناهج الدراسية لا تحدد من قبل النظام التعليمي، بل يقوم وزير التعليم بأخذ المشورة والتوجيه الوطني للمدارس والسلطات المحلية لتحديد محتوى المنهج، وجميع الطلبة في إنكلترا وويلز وإيرلندا الشمالية لديهم تقييمات منتظمة للتحقق من مدى تقدمهم ومعرفتهم للمناهج الدراسية الوطنية، اذ يتم تقييم الطلبة في نهاية كل مرحلة دراسية رئيسية باللغة الإنكليزية والرياضيات والعلوم، من خلال تقييم المعلم، والاختبارات المصممة على المستوى الوطني، أما في إسكتلندا فأن هناك معلمين مخصصين لتقييم الطلبة، وذلك للتأكد من مدى تقدمهم خلال المرحلة الدراسية[7]، وهو ما يبين متابعة وزارة التعليم البريطانية المستمرة للعملية التعليمية لأجل الارتفاع بالمستوى العام للطلبة في تلك العملية عن طريق تقييمها في نهاية العام الدراسي، وبالتالي تحقق ارتفاع مستوى التعليم فيها .

قامت الحكومة البريطانية بعد فوز حزب المحافظين عام 1979، بتبني مجموعة من الإصلاحات في مجال التعليم، وكان من ضمن تلك الإصلاحات اصلاح المناهج الدراسية، لاسيما في المرحلة الابتدائية، فضلاً عن تحسين مهارات القراءة والكتابة والرياضيات لدى الطلبة[8] .

كما وعقد مجلس العموم البريطاني جلسته في الأول من نيسان عام 1980، لمناقشة إدراج التعليم الديني في المدارس، وخلال الجلسة سأل وزير التعليم ما اذا كان سيدرج في مناقشاته حول المناهج الدراسية الأساسية للتعليم الديني في المدارس، وأوضح أعضاء البرلمان بأن مكانة التعليم الديني في المناهج المدرسية مشمولة بالفعل في قوانين التعليم، وأن إدراج التعليم الديني في المدارس سيكون له دور في تنمية احترام القيم الدينية والأخلاقية لدى الطلبة[9].

وقدم السكرتير الخاص لمكتب رئاسة الوزراء في آذار 1981، قائمة من الأهداف التعليمية والتي يمكن لسلطات التعليم المحلية والمدارس العمل بها، ومن أبرز تلك الأهداف هي[10]:

1. مساعدة الطلبة على تنمية عقولهم، ومساعدتهم على التساؤل والمناقشة بعقلانية، وتعليم أنفسهم على المهام والمهارات البدنية.
2. مساعدة الطلبة على اكتساب المهارات ذات الصلة بالعالم الذي يعيشون فيه.
3. مساعدة الطلبة على استخدام اللغة بشكل فعال.
4. غرس احترام القيم الدينية والأخلاقية والتسامح مع الأعراف والأديان وانماط الحياة في نفوس

(6) المصدر نفسه، ص 164.

(7) Tony Bertram, Christine Pascal, op. cit, p. 23.

(8) أرشد حمزة حسن عبدالله الفتلاوي، الأوضاع الداخلية لبريطانيا خلال عهد مارغريت تاتشر 1979 – 1990، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة القادسية، 2016، ص 225 – 226.

(9) HC, Religious education, vol. 982, 1 April 1980, c. 167 .

(10) T.N.A, P.R.E.M, 19/732, The school curriculum, Letter from the Private Secretary, to Department of education and science, London, 4 March 1981, p. 5 .

الطلبة.

5. مساعدة الطلبة على فهم العالم الذي يعيشون فيه، بالاعتماد المتبادل بين الأفراد والجماعات والأمم.

6. مساعدة الطلبة على تقدير الإنجازات والتطلعات البشرية.

اما أهم المواد الدراسية التي كانت تُدرس في تلك الفترة فهي كالآتي[11]:

1- **التاريخ والجغرافيا**: غالباً ما يتم تدريس التاريخ والجغرافيا في المدارس الابتدائية، من خلال دراسة الموضوعات المختارة التي تتضمن كلا المادتين، ومن المهم أن يكون لدى المدارس خطة شاملة وواضحة، بحيث يتم توسيع وتطوير الأفكار والمهارات وكذلك المعلومات المناسبة للأطفال، ولا تشمل تلك الأفكار والمهارات فقط تلك المرتبطة بالمواضيع النظرية التي يتم تدريسها، بل تتعداها الى التعليم العملي على سبيل المثال، رسم الخرائط الجغرافية.

2- **العلوم**: يجب على المدارس الابتدائية أن توفر تعليماً أكثر فاعلية للعلوم، ويجب إعطاء الأطفال المزيد من الفرص لتطوير معارفهم بشكل تدريجي، ومن المهم تعريف الأطفال بالمهارات والعمليات العلمية، بما في ذلك الملاحظة والتجربة والتنبؤ.

3- **اللغة الحديثة**: يجب على المدارس الابتدائية ادخال او الحفاظ على تدريس لغة حديثة فقط عندما يتم ضمان استمرار خبرة التدريس والتنسيق مع المواد الثانوية.

4- **الفنون والحرف**: تُدرج الفنون والحرف في مناهج جميع المدارس الابتدائية، وعلى المدارس الابتدائية تشجيع الأطفال على تنمية المهارات والأبداع في أنتاج المصنوعات اليدوية .

أستقال وزير التعليم مارك كارلايل في أيلول 1981، وتسلم حقيبة وزارة التعليم (كيث جوزيف) Keith Joseph[12] في 14 أيلول 1981، وكان أول عمل وزاري قام به هو إصلاح النظام التعليمي وأجراء بعض التغييرات في المناهج الابتدائية[13]، وفي 14 تشرين الأول 1981، انجز تقرير لمراجعة مجلس المدارس للمناهج والامتحانات، وتم تقديمه الى كل من وزير التعليم ووزراء الدولة في ويلز ورابطة سلطات العاصمة ورابطة مجالس المقاطعات، وأوصى التقرير بضرورة لجنة المناهج الابتدائية، وتألفت تلك اللجنة من (24) عضواً، ويتم ترشيح أعضائها من قبل جمعيات المعلمين، وتكون مهمة تلك اللجنة هي وضع المناهج المدرسية للمرحلة الابتدائية، وإلقاء نظرة واسعة على توازن الاحتياجات في المناهج الدراسية، وتكون مسؤولة عن ضمان وجود تنسيق كبير بين

(11) Ibid, pp. 18-19 .

(12) كيث جوزيف (1918 – 1994): ولد في 17 كانون الثاني 1918 في مدينة هيرتفوردشاير، وتلقى تعليمه الأولي في أكسفورد، حيث درس الفقه وتخرج منها بمرتبة الشرف من الدرجة الأولى، وانضم الى حزب المحافظين علم 1939، وتسلم عدة مناصب إدارية تحت زعامة كلاً من إدوارد هيث وهارولد ماكميلان وإليك دوغلاس هيوم ومارغريت تاتشر، وأصبح وزيراً للتعليم في فترة حكم مارغريت تاتشر –1981 1986، وتوفي عام 1994. للمزيد ينظر: مشتاق طالب حسين الخفاجي، الأوضاع السياسية والاقتصادية الداخلية في بريطانيا 1969 – 1974، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد 30، كانون الأول 2016، ص 188.

(13) أرشد حمزة حسن عبدالله الفتلاوي، المصدر السابق، ص 226.

المناهج وجوانب الامتحانات[14].

وفي تشرين الثاني 1981 قدمت الحكومة البريطانية، تقرير لجنة (كوكرفت) Cockoroft، والذي أُعد حول تدريس الرياضيات في المدارس الابتدائية والثانوية في إنكلترا وويلز، وتم نشر التقرير في كانون الثاني 1982، وقدمت اللجنة عدة توصيات الى كيث جوزيف أبرزها ما يأتي[15]:

1. تمكين الطلبة من تكوين الفهم والمهارات الرياضية لديهم.
2. تزويد معرفة الطلبة بالرياضيات التي قد تكون ضرورية لدراسة المواد الأخرى.
3. مساعدة الطلبة على تنمية التقدير والتمتع بالرياضيات نفسها.
4. جعل الطلبة يدركون بأن الرياضيات وسيلة أتصال قوية مع العلوم الأخرى.

ناقش مجلس العموم البريطاني في 22 حزيران 1982، مسألة إدراج دراسة السياسة في إطار المناهج المدرسية، وتم وضع المنهج السياسي في بعض المواد الدراسية مثل التاريخ والجغرافيا، على أن يكون التعليم الذي يتم تقديمه تعليماً وليس تلقيناً عقائدياً[16]، وفي الثاني من كانون الأول 1983، تم إعداد لجنة تطوير المناهج الدراسية، وقد تمثلت أهداف لجنة تطوير المناهج المدرسية في عدة أمور أهمها ما يأتي[17]:

1- تعزيز التعليم من خلال دعم وتطوير المناهج ذات الصلة باحتياجات التعليم المدرسي في إنكلترا وويلز.
2- الإطلاع على تطوير المناهج التي يجريها الأشخاص والهيئات التعليمية، ومراجعة وتقييم ذلك، مع الإشارة الى الاحتياجات المستقبلية لنظام التعليم المدرسي.
3- نشر نتائج أعمال تطوير المناهج الدراسية والتشجيع على نشرها، سواء تم تنفيذها بنفسها او بواسطة الأخرين، وستكون اللجنة حرة في تلقي إقرارات من الأفراد والمنظمات، لاسيما سلطات التعليم المحلية.

وفي 9 أيار 1984 أصدرت الحكومة البريطانية الورقة الخضراء، والتي اقترحت تكريس وتعزيز السلطات والهيئات الإدارية للمعلمين، من خلال منح حكام المقاطعات وكبار المدرسين سلطة قانونية على المناهج الدراسية، وأن تكون سلطات التعليم المحلية مسؤولة عن صياغة المناهج الدراسية وفقاً للسياسة الوطنية، وان يكون واجب الهيئة الإدارية تحديد اهداف المناهج الدراسية[18]، وفي آذار 1985، نُشر الكتاب الأبيض حول المناهج المدرسية،

(14) T.N.A, P.R.E.M, 19/732, Review of the school council for curriculum and examinations, Letter from PS Carlisle, to 10 Downing Street, London, 14 October 1981, pp. 11-13.

(15) أُعدت تلك اللجنة في عام 1977، عندما أوصت حكومة العمال برئاسة كالاغان، بإعداد لجنة لتدريس الرياضيات في المدارس الابتدائية والثانوية . للمزيد ينظر:

Audrey Curtis and Maureen O' Hagan, Care and education in early childhood: Astudent's guide to theory and practice, Routledge Falmer Taylor & Francis Group, London, 2013, p. 171.

(16) HC, School curriculum politics, vol. 26, 22 June 1982, cc. 145-147.

(17) HC, School curriculum development committee, vol. 49, 2 December 1983, cc. 644-645 .

(18) T.N.A, P.R.E.M, 19/1214, School government: Green paper, Letter from Policy Unit, to MT, no. 10, London, 9 May 1984, p. 1.

وأعطى ذلك الكتاب مسألة المناهج الدراسية أهمية كبيرة، وأشار الكتاب الى نية الحكومة البريطانية القيام بدور أكبر في مسألة صياغة المناهج الدراسية، فضلاً عن توسيع المناهج في المدارس الابتدائية والثانوية، وان تزود المناهج الدراسية الطلبة بالمعرفة العامة، كما ويجب تدريس المواد ذات الصلة بالبيئة التي يعيش فيها الطلبة، وان تكون المواد التي يتم تدريسها تتناسب مع قدرات الطلبة واستعداداتهم[19] .

وفي عام 1986 تم إصدار قانون التعليم لعام 1986، والذي اتاح لسلطات التعليم المحلية صلاحيات كبيرة، بما في ذلك الحق في تعديل سياسة المناهج الدراسية، كما ومنح القانون مدراء المدارس السيطرة على تفاصيل المناهج، بما يتفق مع سياسة حزب المحافظين، وسياسة سلطات التعليم المحلية[20]، وقد كان الهدف من إصدار ذلك القانون هو إقرار اللغة الانكليزية في ويلز، والتنوع الثقافي في جميع أنحاء بريطانيا، فضلاً عن توفير لغات أخرى غير اللغة الإنكليزية في المناهج الدراسية، وإعداد منهجاً وطنيا للطلبة يعزز من تطوير مواهبهم وقدراتهم العقلية ويجعلهم أكثر ارتباطاً ببلادهم[21].

شهد العام الدراسي 1986 – 1987، نزاعات كبيرة وإضرابات للمعلمين، وذلك تعبيراً عن احتجاجهم على تدهور مكانة المعلمين، ودورهم في رسم السياسة التعليمية، لاسيما بالنسبة للمناهج الدراسية[22]، وفي اوائل عام 1987، أصدرت الحكومة البريطانية مذكرة بعنوان (المضي قدماً الى الأمام)، وقد اقترحت الحكومة البريطانية في تلك المذكرة عدة إصلاحات في مجال التعليم، وكان من ضمن تلك الإصلاحات، انشاء مناهج وطنية في المدارس الابتدائية[23]().

وفي أيار 1986 أصبح (كينيث بيكر) Kenneth Baker[24]، وزيراً للتعليم خلفاً للوزير كيث

(19) T.N.A, P.R.E.M, 19/1470, White paper on school, Letter from Department of education and science, to Prime Minister, London, 13 March 1985, p. 6.

(20) The Conservative and unionist central office, The Campaing guide 1987, pp. 244-245.

(21) HC, Education Bill, vol. 99, 10 June 1986, cc. 182-277 .

(22) أرشد حمزة حسن عبدالله الفتلاوي، المصدر السابق، ص 227.

(23) بدأت الخطوات الأولى لإدراج المنهج الوطني في المدارس الابتدائية والثانوية في بريطانيا عام 1987، وقد تميز بعدة مميزات منها: رفع مستوى تحصيل الطلبة، وان يكون المنهج الوطني متسماً بالتوازن، وان يحسن من المناهج الدراسية، ونص على حق الأطفال في التعليم، وتفضيل عملية تقييم الطلبة على الاختبار، فضلاً عن تحديث المفاهيم التي تدرس في العلوم والتكنولوجيا واستخدام الحاسب الآلي. للمزيد ينظر:
Reginald Edwards, Margaret Thatcher: Thatcherism and education, MC Gill Journal of education, vol. 24, no. 2, Spring 1989, p. 221 ; Jim Campbell, The National curriculum in Primary schools: a dream at conception - a nightmare at delivery, Southampton University, London, 1992, p. 7 .

(24) كينيث بيكر: ولد عام 1934 في مدينة مونماوثشاير، وتلقى تعليمه الأولي في مدرسة هامبتون، والتحق بجامعة أكسفورد، وحصل منها على شهادة البكالوريوس في التاريخ عام 1958، وأنضم لحزب المحافظين في نفس العام، وحصل على شهادة الماجستير عام 1962، وأصبح عضواً في مجلس العموم البريطاني عام 1968، وتسلم أول منصب وزاري عام 1981، عندما أصبح وزيراً للبيئة، ثم أصبح بعد ذلك وزيراَ للتعليم من عام 1986 حتى عام 1989. للمزيد ينظر: أرشد حمزة حسن عبدالله الفتلاوي، المصدر

جوزيف، وأعلن في الأول من نيسان 1987، أن الحكومة البريطانية ستُشرع بعد الانتخابات بأنشاء منهجاً وطنياً اساسياً في المدارس[25]، وحتى ذلك الوقت، لم يكن لدى الحكومة البريطانية أي هدف نحو تقديم منهج وطني، لأن الحكومة لم يكن لديها توجه نحو أدخال تشريعات تؤثر على صلاحيات وزراء الدولة، غير أن ذلك المنهج الوطني مع أطار مركزي محدد في المدارس البريطانية، وفي كانون الأول 1986 أعلن بيكر عن خطط لوضع منهج وطني اساسي، وعلى الرغم من المعارضة الشديدة التي تعرض لها بيكر حول مسألة المناهج الدراسية، إلا أنه أصدر سلسلة من القرارات حول ذلك، ففي أيار 1987 تعهد بتطبيق منهج وطني في المدارس الابتدائية، وبأنه سيكون أول إصلاح تعليمي خلال تلك الفترة، وفي تموز 1987 تم نشر وثيقة استشارية وذلك بعد فوز حزب المحافظين في الانتخابات العامة عام 1987، ونصت تلك الوثيقة على إدراج عشرة مواد أساسية بما فيها الرياضيات والعلوم واللغة الانكليزية خلال مراحل تعليمهم الإلزامي، وقد تم إدراج مقترحات تلك الوثيقة في قانون 1988[26].

أصدرت الحكومة البريطانية قانون الإصلاح التعليمي لعام 1988، والذي عُد من أهم الإصلاحات التعليمية في بريطانيا، وكانت هناك عوامل عدة ساعدت على إصدار ذلك القانون منها: عجز السلطات التعليمية عن تقديم الخدمات المناسبة للمجتمع، وضعف مستوى الطلبة، وازدياد أعمال العنف في المدارس، فضلاً عن شكاوي رجال السياسة والصناعة، وعُد ذلك القانون سابقة لم يُسبق لها مثيل في تاريخ التعليم في بريطانيا، فقد خول ذلك القانون وزير التعليم سلطات واسعة على المؤسسات التعليمية، فلم يُسبق لوزير التعليم أن خول بمثل ذلك، وقد عبر إدوارد هيث رئيس حزب المحافظين السابق عن نقد ذلك القانون أثناء مناقشته أمام مجلس العموم البريطاني قبل صدوره بقوله: "إن وزير التعليم في ظل هذا القانون قد خول سلطات كبيرة لم تخول لأي وزير في الحكومة بما في ذلك وزير المالية ووزير الدفاع ووزير الخدمات الاجتماعية الذين يتمتعون عادة بسلطات واسعة"، وقد طُبق ذلك القانون على مدارس إنكلترا وويلز، أما بالنسبة لإسكتلندا وإيرلندا الشمالية فقد كان لهما تشريع خاص بهما، وإن كانوا يخضعون للسلطة المركزية نفسها[27].

لقد اعتمدت الحكومة البريطانية بعد إصدار ذلك القانون منهجاً وطنياً يُطبق على جميع الطلبة في مرحلة التعليم الإلزامي الحكومي، أي المدارس التي تمول من قبل الحكومة، سواء أكانت مدارس حكومية او مدارس خاصة، وذلك وفقاً لقانون الإصلاح التعليمي عام 1988[28]، والذي اتاح

السابق، ص 228.

(25) The Conservative and unionist central office, The Campaing guide 1987, p. 284.

(26) Un Yong Jeong, Teacher policy in England: an historical study of responses to changing ideological and socio-economic contexts, Thesis, University of Bath, London, 2009, p. 163.

(27) أرشد حمزة حسن عبدالله الفتلاوي، المصدر السابق، ص 227 – 228 .

(28) نصت المادة (4) من قانون الإصلاح التعليمي لعام 1988 على ان يكون من واجب وزير التعليم انشاء منهج وطني في المدارس الابتدائية والثانوية، وذلك بهدف تحديد الأهداف التحصيل الدراسي، وتقييم العملية التعليمية في بريطانيا . للمزيد ينظر:

Great Britain, Department of education and science, National curriculum assessment ar-

للمدارس الحكومية منهجاً تعليمياً يتسم بالتوازن، فضلاً عن إقرار التعليم الديني في المدارس الابتدائية، على ان يكون منهجاً اجبارياً[29]، وتم أنشاء المناهج الوطنية في المدارس الابتدائية في كل من إنكلترا وويلز في عام 1988، أي بموجب قانون الإصلاح التعليمي لعام 1988[30].

أصبحت المناهج الدراسية على اختلاف مستوياتها خاضعة لسلطة وزير التعليم، وذلك وفقاً لقانون الإصلاح التعليمي لعام 1988، فقد أعطى القانون وزير التعليم صلاحيات واسعة، ومن بينها إصدار أوامر تتعلق بالمواد الدراسية، من حيث الأهداف المنشودة، ووضع برامج الدراسة، وإجراءات تقويم الطلبة، وبذلك أصبحت المناهج الدراسية تحت الإدارة المركزية[31]، كما أدى ظهور المنهج الوطني الى جعل المعلمين والمدارس أكثر عرضة للمسائلة عن مخططات عملهم تجاه وضع المناهج الدراسية[32].

قررت الحكومة البريطانية في أيلول 1989 أدخال منهج وطني بصورة رسمية في المدارس بعد صدور قانون الإصلاح التعليمي لعام 1988، وقد تضمن ذلك المنهج عشرة مواد دراسية، والتي عُدت مواد اساسية، وتم اختيار كلاً من اللغة الإنكليزية والرياضيات والعلوم لدراستها بعناية لاسيما في كل من إنكلترا وويلز للأطفال في جميع المدارس الابتدائية[33]، وقد كان الهدف من قانون الإصلاح التعليمي والتشريعات التعليمية الحديثة، هو رفع مستوى تحصيل الطلبة، وذلك من خلال المنهج القومي الموحد في المدارس البريطانية، والذي بدأ العمل به عام 1989، وأستكمل تطبيقه في المدارس عام 1992[34].

2 – إعداد وتدريب المعلمين:

قسم إعداد المعلمين الى نوعين، قبل الخدمة وأثنائها، اذ يتم إعداد معلمي التعليم الابتدائي في بريطانيا عن طريق كليات التربية، وهي عبارة عن معاهد تعليم عالي، يدخلها الطلبة في سن (18) عاماً، وذلك بعد أن يقضي (13 سنة) من الدراسة، (7 سنوات) في المدرسة الابتدائية، و (6 سنوات) في المدرسة الثانوية، وتستمر الدراسة في كليات التربية (3 سنوات) بعد ذلك يحصل على الشهادة، أما فيما يخص الطلبة الحاصلون على شهادة جامعية في إعداد المعلمين، فتقتصر الدراسة في كليات التربية على سنة واحدة[35]، وكانت كليات ومعاهد إعداد المعلمين تابعة لهيئات مختلفة، منها ما يتبع

rangements, HMSO, London, 1991, p. 10

(29) محمد منير مرسي، التربية المقارنة بين الأصول النظرية والتجارب العالمية، ط2، عالم الكتب، القاهرة، 2005، ص 182 .

(30) Alistair Ross and Merryn Hutchings, Attrating, developing and retaining effective teachers in the United Kingdom of great Britain and Northern Ireland: OECD country background report, Institute for policy studies in education, London Metropolitan University, London, 2003, p. 21.

(31) محمد منير مرسي، المصدر السابق، ص 174 – 175.

(32) Rosemary Sage and Min Wilkie, Supporting learning in primary schools, Edition 2, Exeter: learning matters, London, 2004, p. 15.

(33) محمد منير مرسي، المصدر السابق ، ص 175 ؛
Boyarintseva E.L, Rudenko T.P, op. cit, p.4 .

(34) أرشد حمزة حسن عبدالله الفتلاوي، المصدر السابق، ص 228 .

(35) عبدالله عبد الدايم، تجارب عالمية في رفع مستوى المعلمين أثناء الخدمة لدرجة بكالوريوس، المجلة العربية للتربية، د. م، مجلد 13، العدد 1، حزيران 1993، ص 150 .

للجامعات، ومنها ما يتبع لسلطات التعليم المحلية، ومنها ما يتبع لهيئات طائفية، مثل كنيسة إنكلترا البروتستانتية او الكنيسة الكاثوليكية[36]، ويتم إعداد معلم الابتدائية في بريطانيا من خلال إتباع النظام التكاملي لإعداد المعلم، وذلك بعد أن يحصل على شهادة البكالوريوس في التربية، وهي الدرجة الجامعية الأولى[37].

خضع المعلم في إنكلترا للتقويم، والذي يستمر طوال عامين دراسيين متتاليين، ويبدأ المعلم العام الأول المراقبة في الصف والاجتماعات، أما في العام الثاني فتتواصل اللقاءات لتلامس تقدمه، ثم يخضع بعد ذلك لتقويم واحد سنوياً بواسطة مديره، أما فيما يتعلق بشروط التحاق المعلم بمؤسسات إعداد المعلمين في بريطانيا، فهي لا تشترط امتحاناً للقبول، وإنما يتطلب أن يكون لدى المعلم كفاءة في اللغة الإنكليزية والرياضيات وبتقدير جيد على الأقل، وألا يزيد سن المعلم المتقدم عن (18) عاماً، مع بعض الاهتمام بالنواحي الشخصية، والتي تظهر من خلال المقابلة الشخصية التي يجريها المعلم، او من خلال تقرير يقدمه مدير المدرسة الثانوية التي كان المعلم طالباً فيها، فضلاً عن توفر اللياقة البدنية والصحية[38].

أعطى نظام التعليم في بريطانيا لإعداد المعلم أهمية بالغة، اذ يتكون مجلس إدارة المدرسة من المدير و(4) من موظفي الإدارة، و(2) من معلمي المدرسة يختاران بواسطة زملائهم من المعلمين، و(4) من أولياء أمور الطلبة، ومن اختصاصات المجلس إقرار الميزانية المالية للمدرسة، ووضع الخطة الدراسية، والموافقة على تعيين المدير والمعلمين، والنظر في الاقتراحات لمعالجة سلوك الطلبة، وتحديد الإجازات، وتحديد مكافآت وعقوبات المعلمين، فضلاً عن الاطلاع على أداء مدير المدرسة، وأن يتولى ترشيح المعلمين الذين ترغب المدرسة في تعيينهم، وبعد ذلك تتولى الإدارة المحلية للتعليم أمر تعيين المعلمين[39].

وفيما يتعلق بتدريب المعلمين أثناء الخدمة، فتتعاون السلطات المناطقية في إعداد المعلمين، وذلك بالاشتراك مع معاهد التربية، والمنظمات المهنية، وسلطات التعليم المحلية في إقامة البرامج الأكاديمية والمهنية، والتي ترفع من مستوى المعلمين، فضلاً عن أن وزارة التربية البريطانية كانت تقدم بعض البرامج التعليمية للمعلمين من وقت لأخر، بهدف رفع مستواهم الفني والمهني، كما وتصدر بعض التوصيات والقرارات والتي تهدف الى تشجيع الاهتمام بإعداد المعلمين[40]، ولعبت الجامعة المفتوحة، وكليات التربية ومعاهد المعلمين دوراً كبيراً في تنظيم الدورات التدريبية للمعلمين أثناء الخدمة، وتقوم مراكز تدريب المعلمين بدور كبير في تقديم المساعدة الفنية للمعلم في مجالات اختيار المواد التعليمية وكيفية توظيف تلك المواد،

(36) عرفات عبد العزيز سليمان، الاتجاهات التربوية المعاصرة (دراسة في التربية المقارنة)، ط2، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1979، ص 377 – 378.

(37) رنده نمر توفيق مهاني، دور المعلم المساند في تحسين العملية التعليمية من وجهة نظر المعلمين الدائمين في مدارس وكالة الغوث الدولية في محافظات غزة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010، ص 27 .

(38) ربى ناصر المصري الشعراني، إعداد المعلم في ضوء التجارب العالمية، المؤتمر العلمي الثالث: تربية المعلم العربي وتأهيله رؤى معاصرة، جامعة جرش، الأردن، 2010، ص 501 – 502 .

(39) المصدر نفسه، ص 505 – 507 .

(40) عرفات عبد العزيز سليمان، المصدر السابق، ص 379.

فضلاً عن التركيز على احتياجات المعلمين[41].

اما أهم المناهج التي كانت تُستخدم في معاهد إعداد المعلمين في بريطانيا فهي الموضوعات النفسية، والمهنية، والتربوية، والتقنية، وتشمل تلك المناهج، علم النفس التربوي، وعلم النفس النمو، وعلم النفس الفردي والاجتماعي، فضلاً عن الأصول السياسية والاجتماعية والثقافية للعملية التعليمية، والاهتمام الخاص بالتربية العلمية، ووسائل التعليم والفلسفة التربوية وغيرها[42].

وقد أجتمع مجلس العموم البريطاني في 4 تموز 1979، لمناقشة تدريب معلمي المدارس الابتدائية، اذ أقترح وزير التعليم في إسكتلندا، أدخال تعديل على مدة تدريب معلمي الابتدائية في إسكتلندا، وقامت كليات إعداد المعلمين ونقابات المعلمين بحث الحكومة على تطبيق الاقتراح، اذ أن ذلك الاقتراح مطبق في إنكلترا وويلز، واذا لم يطبق بصورة سريعة في إسكتلندا، فأن نظام تدريب المعلمين في إسكتلندا سيتخلف عن نظام تدريب المعلمين في إنكلترا وويلز[43]، ويبين الجدول الآتي اعداد المعلمين في المدارس الابتدائية في إنكلترا من كانون الثاني 1979 حتى كانون الثاني 1982[44]:

السنة	1979	1980	1981	1982
أعداد معلمي الابتدائية	197736	194293	188484	181009

(41) رنده نمر توفيق المهاني، المصدر السابق، ص 27 .

(42) ربى ناصر المصري الشعراني، المصدر السابق، ص 511.

(43) HC, Primary school teacher training, vol. 969, 4 July 1979, cc. 1356-1357 .

(44) The Conservative and unionist central office, The Campaing guide 1983, p. 208.

وفي عام 1983 قررت الحكومة البريطانية تقليل عدد المعلمين المتقدمين لمهنة التدريس، وذلك نتيجة لأوضاع البلاد الاقتصادية آنذاك، فخُفضَ القبول المخطط لتدريب المعلمين في إنكلترا من حوالي (17190) في عام 1981، الى حوالي (13410) في عام 1982، ثم أرتفع ذلك العدد في عام 1983 الى حوالي (14330)[45].

وفي 3 آذار 1983، نشر وزير التعليم كيث جوزيف الورقة البيضاء الخاصة بتدريب المعلمين، وفي تلك الورقة أعلن وزير التعليم أن الحكومة البريطانية منحت صلاحيات الرفض او الموافقة على دورات تعليم وتدريب المعلمين، وان رفض او موافقة الحكومة تستند الى المعايير التي يجب اقرارها من قبل المجلس الاستشاري المستقل، وأوضح كيث جوزيف الشكل الذي يجب أن تتخذها تلك المعايير، وذلك بتوفير المزيد من التدريبات في المدارس، والحفاظ على الانضباط، وأن دورة تدريب المعلمين (4) سنوت، تتضمن وقت مناسب من التدريب في المواد التي يجب تدريسها للطالب، مثل الرياضيات واللغات الحديثة[46]، وبذلك تشكل مجلس تأهيل وإعداد المعلمين في إنكلترا وويلز عام 1983، بهدف مراقبة جودة إعداد المعلمين وتربيتهم داخل معاهد تدريب المعلمين، وقد تزايد اهتمام الحكومة البريطانية بتدريب المعلمين، فشُكل في عام 1984 مجلس لإجازة إعداد وتدريب المعلمين، وبذلك تكون إجازة التدريب قد خرجت من سيطرة معاهد التدريب لتدخل في صلاحيات الحكومة[47]، وهو ما يمثل إعادة مركزية التعليم في بريطانيا خلال تلك المدة .

(45) Ibid, p. 207 .

(46) Ibid, pp. 208-209 .

(47) ربى ناصر المصري الشعراني، المصدر السابق، ص 496.

أقتصر الالتحاق بمهنة التعليم على خريجي الجامعات منذ عام 1984، فضلاً عن حصول المعلم على تقدير جيد على الاقل في الشهادة العامة للتعليم في مجال اللغة الإنكليزية والرياضيات، ويمكن للمعلم في فترة الإعداد أن يتخصص في تدريس مادة معينة او مستوى معين ابتدائي او ثانوي[48].

وفيما يخص النفقات فقد قدمت الحكومة البريطانية في عام 1987 موارد مالية كبيرة، بهدف دعم تدريب المعلمين أثناء الخدمة، فبعد أن تم تخصيص حوالي (78) مليون جنيه استرليني لتدريب المعلمين للعام الدراسي 1986 – 1987، تم تخصيص (15) مليون جنيه استرليني أخرى في العام الدراسي 1987 – 1988، وذلك بهدف دعم وكالات تدريب المعلمين أثناء الخدمة، وحسب تقديرات الحكومة البريطانية فأن تدريب المعلمين أثناء الخدمة سيُكلف الحكومة حوالي (265) مليون جنيه إسترليني في العام الدراسي 1987 – 1988، ولضمان توفير المزيد من الأموال لتدريب المعلمين أدخلت الحكومة البريطانية لوائح جديدة، الأمر الذي مكن وزير التعليم من تقديم منح جديدة للسلطات التعليمية، الأمر الذي ادى الى تغطية تكاليف تدريب المعلمين أثناء الخدمة[49].

وفي عام 1989 تم تخصيص حوالي (90) مليون جنيه استرليني لدعم وكالة تدريب المعلمين، وفي عام 1989 – 1990 خصصت الحكومة حوالي (214) مليون جنيه استرليني لتدريب المعلمين أثناء الخدمة، بهدف إعداد المعلمين للمناهج الدراسية الوطنية والإصلاحات التعليمية الأخرى[50]، كما وأستفاد المعلم البريطاني من سياسة تبادل خبرات المعلمين بين الدول، وذلك في إطار التبادل الثقافي بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى والتي تتكلم اللغة الإنكليزية، لأجل تبادل الخبرات بين المعلمين والوصول الى أعلى المهارات في المجال التعليمي[51].

3 – أجور المعلمين:

عدت بريطانيا المعلم محوراً اساسياً للعملية التعليمية برمتها، فأصبح المعلم مميزاً من حيث الأجور، فأعلن وزير التربية والعلوم عن تصنيف جديد للمعلمين، وقد حدد ذلك التصنيف المعلمين من أصحاب الكفاءة العالية، وذلك لتشجيعهم على عدم الانتقال للإدارة والبقاء معلمين طوال حياتهم، ورفع مستوى أجورهم بنسبة كبيرة، وجعلهم يساعدون في تدريب المعلمين الجدد، وفتح أمامهم إمكانية التدريب في الجامعة لبعض الوقت، لتعزيز إمكانياتهم وقدراتهم التدريسية، ويتبع المعلمين للإدارة المحلية للتعليم، وتلك الإدارة تكون مسؤولة عن تأمين أجورهم[52].

أصدر وزير التعليم مارك كارلايل مذكرة حول أجور المعلمين في 16 أيار 1979، وتم تعميمها الى مجلس الوزراء وتضمنت تلك المذكرة أجور المعلمين في المدارس الابتدائية، اذ بلغت اعداد المعلمين حوالي (471) الف معلم، أي بلغت نسبة المعلمين في المدارس الابتدائية حوالي (61٪) من مجموع المعلمين، أما الأجور فقد تراوحت بين الزيادة والتراجع خلال العام 1979 – 1980 حسب الوضع الاقتصادي للبلاد وكما مبين في

(48) المصدر نفسه، ص 501 .

(49) The Conservative and unionist central office, The Campaing guide 1987, pp. 247-252.

(50) The Conservative and unionist central office, The Campaing guide 1989, p. 336 .

(51) ربى ناصر المصري الشعراني، المصدر السابق، ص 514.

(52) المصدر نفسه، ص 503 – 505 .

الجدول الآتي[53]:

نسبة الزيادة	10٪		5٪	
السنة	1/4/1979	1/8/1979	1/8/1979	1/1/1980
مجموع الدفع بالمليون	157	58	117	44

وجه مارك كارلايل خطاباً الى رئاسة الوزراء في 21 أيار 1979، وقد تضمن ذلك الخطاب أتفاقية دفع أجور المعلمين من قبل لجنة (برنهام) Buran-ham[54]، وأوضح الأخير بأن مشكلة أجور المعلمين من أكبر المشاكل التي واجهته أثناء توليه المنصب، وأنه يجب الإسراع في تشكيل وعمل اللجنة، لأن ذلك يؤدي الى إضراب المعلمين المطالبين بزيادة أجورهم[55].

ويتم توزيع أجور المعلمين في بداية نيسان من كل عام، وبعد فوز حزب المحافظين برئاسة الوزراء، أرتفعت أجور المعلمين بنسبة (8،9٪) في عام 1979 – 1980، وارتفعت تلك النسبة بمقدار (24٪) عام 1980 – 1981[56]، وفي 10 آذار 1981، طالب مارك كارلايل بتحديد أجور المعلمين لعام 1981 – 1982، وقد وافقت لجنة برنهام على زيادة أجور المعلمين في كل من إنكلترا وويلز بنسبة (7٪) اعتباراً من الأول من نيسان 1981[57]، وبلغت أجور المعلمين نحو (5،7٪) في عام 1982–1981، وارتفعت تلك النسبة في 1982 – 1983 بنحو (6٪)، وبذلك بلغت الزيادة الإجمالية في أجور المعلمين بين عامي –1979 1983 الى حوالي (58٪)، وتراوحت أجور المعلمين بين (4900 – 7800) جنيه إسترليني سنوياً[58].

وقد تألفت لجنة برنهام الخاصة بأجور المعلمين في المدارس الابتدائية والثانوية من رابطة مجالس المحافظات، ورابطة سلطات المقاطعات، ولجنة التعليم الويلزية المشتركة، وقسم التربية والعلوم، والاتحاد الوطني للمعلمين، وكانت مهمة لجنة

(53) T.N.A, C.A.B, 129/206, Teachers` pay, Letter from Mark Carlisle, to Cabinet, no. 76, London, 16 May 1979, Annex, p. 2 .

(54) لجنة برنهام: تأسست لجنة برنهام عام 1919 للتفاوض حول أجور المعلمين في كل من إنكلترا وويلز، وقد كان يطلق عليها في بداية الأمر مجلس الإدارة الأول، وتألفت اللجنة من (25) ممثلاً عن سلطات التعليم المحلية، وأثنان من إدارة التعليم والعلوم، و(31) ممثلاً من المنظمات التعليمية، وكانت اللجنة تعرف في إسكتلندا باسم لجنة رواتب المعلمين الاسكتلنديين، وبعد إصدار قانون رواتب المعلمين وشروطهم لعام 1987، توقف العمل في تلك اللجنة، وتم تشكيل اللجنة الاستشارية المؤقتة لأجور المعلمين. للمزيد ينظر:
Andrew Pates etal, The Education factbook: An A-Z guide to education and training in Britain, Macmillan reference books, London, 1983, p. 36.

(55) T.N.A, P.R.E.M, 19/200, Letter from Mark Carlisle, to 10 Downing Street, London, 21 May 1979, pp. 1-2.

(56) The Conservative and unionist central office, The campaing guide 1983, p. 209 .

(57) HC, Teachers pay, vol. 1000, 10 March 1981, c. 271 .

(58) The Conservative and unionist central office, The campaing guide 1983, p. 209.

برنهام النظر في أجور المعلمين في المدارس الابتدائية والثانوية[59].

أستمرت لجنة برنهام بالعمل كهيئة تفاوض وطنية بشأن أجور المعلمين خلال مدة حكم مارغريت تاتشر الأولى، على الرغم من ضعفها، ففي عام 1983 تراجعت أجور المعلمين بنحو (30٪)، وشعر المعلمين بعدم إعطائهم حقوقهم، لذلك بدأت في آذار 1984 إضرابات واحتجاجات المعلمين المطالبين بزيادة أجورهم[60].

وبحلول منتصف الثمانينيات تعرضت الزيادات الكبيرة التي حصل عليها المعلمين بموجب لجنة هوتون الى التأكل، وانتقد وزير التعليم السابق مارك كارلايل تعنت كيث جوزيف بخصوص قضية أجور المعلمون، بحجة أن أجور المعلمين يجب أن تكون مماثلة لأجور المهنيين في القطاع الخاص، وزاد كيث جوزيف الأمور سوءاً بإعلانه في كانون الثاني 1985 بأن أجور المعلمين مرتبطة بأدائهم، وتم نشر كتيب صغير لعدد من المخططات المعتمدة على المدرسة لتقييم أداء المعلمين، وكان ذلك التقييم مرتبط بفرض التدريب أثناء الخدمة، وسياسات تطوير المعلمين على مستوى المدرسة، وقد تطلب ذلك وقت وجهد كبيرين، ومع ذلك كان هناك تعنت كبير بشأن زيادة اجور المعلمين، وفي الشهر ذاته، طالب كيث جوزيف (الإتحاد الوطني للمعلمين) National Union of teacher، بزيادة أجور المعلمين بمقدار (1200) جنيه استرليني أي زيادة بنسبة (12،4٪) في الأجور سنوياً[61].

أصدرت الحكومة البريطانية (الكتاب الأبيض) White paper في آذار 1985، والذي كان بعنوان (مدارس أفضل) Better schools، وقد طورت الحكومة سياستها لتحسين التعلم المدرسي في إنكلترا وويلز في الكتاب الأبيض، واعتقدت الحكومة أنه يمكن تحسين مستوى تحصيل الطلبة بشكل كبير خلال فترة زمنية وجيزة، ولتحقيق ذلك يجب أن تكون هناك قوة تدريسية ذات جودة عالية يتم تدريبها وإدارتها بشكل صحيح، وترى الحكومة أن الأمور الرئيسية التي يمكن معالجتها هي أنشاء هيكل للأجور يعطي المزيد من الأجور للمعلمين الجيدين وتستطيع تلبية احتياجات المعلمين كافة[62].

شهدت المدة الواقعة ما بين عامي 1986–1987 إضرابات ونزاعات طويلة للمعلمين المطالبين بزيادة أجورهم، ، وكان سبب تلك الإضرابات هو تدهور أجور المعلمين في بريطانيا، الامر الذي ادى الى انتقادات واسعة للحكومة[63]، ووجه وزير التعليم كيث جوزيف رسالة الى نواب حزب المحافظين في 6 كانون الثاني 1986، حول الإضرابات التي قام بها المعلمين المطالبين بزيادة أجورهم، وأوضح جوزيف بأن اهتمام الحكومة منصباً نحو التعليم، ولتحقيق ذلك يجب على الحكومة أن تجد حلاً سريعا لإضرابات واحتجاجات المعلمين، وذلك عن طريق التوصل الى تسوية مرضية لأجور المعلمين وهيكلهم الوظيفي، وأن نقابة المعلمين سوف تجتمع في 7 كانون الثاني، لأحراز بعض

(59) HC, Burnham committee, vol. 983, 21 April 1980, cc. 16-17 .

(60) Un Yong Jeong, op. cit, p. 228.

(61) Simon. B, Education and the social order 1940-1990, Lawrence & wishart, London, 1991, p. 557 .

(62) T.N.A, P.R.E.M, 19/1730, Teachers` pay and duties, Letter from Keith Joseph, to No. 10, London, 26 March 1986, pp. 1-2 .

(63) أرشد حمزة حسن عبدالله الفتلاوي، المصدر السابق، ص 227 .

التقدم في قضية الأجور، وقد رفضت الحكومة زيادة موارد سلطات التعليم المحلية لعام 1985، إلا أنها عرضت زيادة قدرها (1250) مليون جنيه استرليني على مدى أربعة سنوات مقبلة لإصلاح أجور المعلمين وإنهاء الإضرابات التي قام بها المعلمين[64] .

وفي 27 كانون الثاني 1986 أصدر كيث جوزيف مذكرة إنفاق التعليم الابتدائي في إنكلترا وويلز، وأهم ما نصت عليه هو الموافقة على أجراء تفاوض بشأن أجور المعلمين لعام 1986، فضلاً عن تحفيز المعلمين على بذل قصارى جهدهم في تأدية مهنتهم، والمساعدة في التطوير الوظيفي للمعلمين، والاختيار العادل للوظائف ذات المسؤوليات القيادية، فضلاً عن تطبيق الزيادات المالية على جميع المعلمين المشمولين بلجنة برنهام الابتدائية والثانوية[65]، لذلك عقدت لجنة (خدمة التوفيق والتحكيم الاستشاري) Advisory Concili-ation and Arbitration Service اجتماعاً في 7 آذار 1986، وذلك لإنهاء إضرابات المعلمين المطالبين بتحسين أجورهم، نتيجة لعدم التوصل الى أتفاق في لجنة برنهام، وطلبت لجنة خدمة التوفيق والتحكيم الاستشاري أن تصدر الحكومة بياناً حول الكتاب الأبيض الذي أصدرته[66].

اقترحت الحكومة البريطانية في 10 تشرين الأول 1986 تشكيل لجنتان بخصوص أجور المعلمين وهما، لجنة (كوفنتري) Coventry، ولجنة (ماين) Main، وقد اقترحت اللجنتان بزيادة أجور المعلمين في المدارس الابتدائية، وحسب الجدول أدناه[67]:

السنة	1986 – 1987	1987 – 1988	1988 – 1989	1989 – 1990
لجنة كوفنتري	7،1	7،0	9،2	11،4
لجنة ماين	8،2	10،3	11،1	12،2

وحسب الجدول أعلاه، اذا تم تطبيق اقتراحات لجنة ماين في إنكلترا وويلز، فأن ذلك سيُكلف الحكومة ما لا يقل عن (2،4) مليار جنيه استرليني على مدى أربعة سنوات من 1986 – 1990، مقارنة بتكلفة لجنة كوفنتري البالغة ملياري جنيه استرليني، على الرغم من أن تكلفة لجنة ماين لا تعتبر نهائية، اذ أن هناك تكاليف أخرى، على سبيل المثال، تكلفة هيكل التوظيف ومستويات المعلمين، وقد عرض كيث جوزيف مبلغ قدره (1،25) مليار جنيه استرليني كزيادة في أجور المعلمين، أما في اسكتلندا فقد قام المعلمين بإضرابات مطالبين بتطبيق اقتراحات لجنة ماين، فأصبحت الحكومة أمام خيارين، إما تطبيق برنامج لجنة ماين أو رفضه، ونتيجة لذلك اقترحت الحكومة على نقابات المعلمين في إسكتلندا تأييد وتطبيق مقترحات لجنة

(64) T.N.A, P.R.E.M, 19/1730, Teachers` pay dispute in England and Wales, Letter from Keith Joseph, to all Conservative MPs, London, 6 January 1986, p. 1 .

(65) T.N.A, P.R.E.M, 19/1730, Teachers` pay and duties: Primary and Secondary education in England and Wales, Letter from Keith Joseph, to MT, London, 27 January 1986, pp. 1-2 .

(66) T.N.A, P.R.E.M, 19/1730, Teachers` pay and duties, Letter from Keith Joseph, to No. 10, op. cit, pp. 1-2 .

(67) T.N.A, P.R.E.M, 19/1732, Teachers` pay: The Main and Coventry proposals, Letter from policy unit, to MT, no. 10, London, 10 October 1986, p. 1 .

ماين، ومنح نقابات المعلمين الأموال التي عرضها كيث جوزيف، مقابل إنهاء إضرابات واحتجاجات المعلمين في إسكتلندا، أما في إنكلترا وويلز، فقد تم استبدال لجنة كوفنتري ببرنامج لجنة ماين، وذلك بسبب تداعي لجنة كوفنتري، فضلاً عن حصول المعلمين الاسكتلنديين على زيادة في أجورهم بموجب لجنة ماين[68]، لذلك أصدر كيث جوزيف حزمة من القرارات المتعلقة بأجور المعلمين، وذلك نتيجة لعدم التوصل الى تسوية في اتفاقية كوفنتري، ومن أبرز تلك القرارات هي[69]:

1. أنشاء هيكل لأجور المعلمين طويل الأمد.
2. تعريف المعلمين بالمسؤوليات والواجبات المناطة لهم.
3. اذا تم الاتفاق بشأن القرارين السابقين، فأن المعلمين سيحصلون على زيادة في أجورهم بنسبة (16٪)، وذلك بحلول الأول من نيسان عام 1987.

أعلن وزير التعليم كينيث بيكر في 30 تشرين الأول 1986، عن نية الحكومة زيادة أجور المعلمين في إنكلترا وويلز، لاسيما بعد فشل لجنة كوفنتري في التوصل الى تسوية، وأشترط عدة شروط لذلك أهمها الآتي[70]:

1. يجب أن يكون هناك هيكل للأجور، وأن يكون هناك تفاوت في المسؤوليات والواجبات بين المعلمين.
2. يجب أن تكون الواجبات المهنية للمعلمين أكثر وضوحاً، بحيث يؤدي المعلم أكثر من (1300) ساعة على مدار (195) يوم في كل سنة.

وفي حالة توفر تلك الشروط، سيتم زيادة أجور المعلمين على دفعتين، الدفعة الأولى وتكون بنسبة (2،8٪) اعتباراً من 1 كانون الثاني 1987، أما الدفعة الثانية فتكون بنسبة (2،8٪) ايضاً اعتباراً من 1 تشرين الأول 1987، اذ أن تلك الدفعتين ستغطي النسبة المئوية للزيادة في متوسط أجور المعلمين التي نصت عليها لجنة ماين، وستؤدي الى تسوية أجور المعلمين في الأعوام 1986 – 1988[71].

أصدرت الحكومة البريطانية قانون أجور المعلمين وشروطهم في عام 1987، ونص ذلك القانون على عدة أمور أبرزها ما يأتي[72]:

1. وضعَ القانون نهاية للجنة برنهام الخاصة بأجور المعلمين.
2. تشكيل لجنة استشارية مؤقتة خاصة بأجور المعلمين وشروط توظيفهم.
3. منحَ القانون وزير التعليم صلاحيات واسعة، منها سلطة وضع توصيات اللجنة الاستشارية المؤقتة موضع التنفيذ، وذلك بعد التشاور مع نقابات المعلمين، فضلاً عن إصدار اللوائح لتحديد أجور المعلمين وشروط الخدمة.
4. أن توفر الحكومة الأموال اللازمة لوزير التعليم لتغطية النفقات التعليمية.
5. يعتبر القانون منتهياً في 31 آذار 1990، ما لم يتم تجديده بأمر من وزير التعليم، وأن يكون كل تجديد لمدة عام واحد فقط.

قامت الحكومة البريطانية في عام 1988 بتحديد أجور المعلمين، وذلك بموجب توصيات اللجنة

(68) Ibid, pp. 1-4 .

(69) The Conservative and unionist central office, The campaing guide 1987, p. 253.

(70) HC, Teachers` pay and conditions, vol. 103, 30 October 1986, cc. 463-474 .

(71) Ibid, cc. 463-474 .

(72) HC, Teachers` pay and conditions Bill, vol. 483, 12 January 1987, cc. 369-446 ; Un Yong Jeong, op. cit, p. 229 .

الاستشارية المؤقتة بشأن أجور المعلمين، والتي انشأت بموجب قانون أجور المعلمين وشروطهم لعام 1987، واستمرت اللجنة بتقديم المشورة الخاصة بأجور المعلمين الى وزير التعليم حتى عام 1990[73]، ويبين الجدول الآتي متوسط أجور المعلمين المؤهلين في المدارس الابتدائية للفترة 1979 – 1990[74]:

السنة	أجور المعلمين	السنة	أجور المعلمين
1979	4900	1985	9660
1980	5920	1986	10490
1981	7430	1987	11970
1982	8090	1988	12920
1983	8670	1989	13850
1984	8160	1990	14500

أوضح الجدول أعلاه بأن متوسط أجور المعلمين في زيادة منذ عام 1979 حتى عام 1990، باستثناء عام 1984 والذي شهد انخفاضاً في أجور المعلمين، الامر الذي أدى الى حدوث اضرابات للمعلمين المطالبين بزيادة اجورهم، وهو ما دفع الحكومة البريطانية الى معالجة الموقف، ويدل ذلك على الإصلاح الذي قامت به الحكومة البريطانية عن طريق وزارة التعليم التابعة لها، ولاسيما انها عدت أجور المعلمين وتحسينها أداة من أدوات جودة التعليم، وان زيادة الأجور تسهم بالتالي الى تحسين العملية التعليمية وتؤدي بالمعلم الكفوء الى تحسين مهاراته التعليمية.

4- واجبات المعلم:

ناقش مجلس العموم البريطاني في 28 تموز 1982 عدد الساعات التي يقضيها المعلمون في الواجبات الغير تعليمية في المدارس الاسكتلندية، اذ أن المعلمين يقضون في سلطة التعليم والمدارس الابتدائية المدعومة من قبل الدولة حوالي 3 ساعات ونصف في الأسبوع في الإعداد والتصحيح وغيرها من الأعمال[75]، أما في إنكلترا فحسب الإحصائية التي أجريت في 4 تموز 1984، كان هناك عدد من المعلمين الذين شاركوا في الواجبات الغير تعليمية في المدارس الابتدائية، ويوضح الجدول الآتي عدد المعلمين المشاركين في الأعمال الغير تعليمية في المدارس الابتدائية في الفترة 1979 – 1983[76]:

السنة	عدد المعلمين	النسبة المئوية للمعلمين المشاركين
1979	18088	9،3
1980	17414	9،1
1981	16601	9،1
1982	16065	9،1
1983	15562	9،1

القى وزير التعليم كيث جوزيف بياناً في 26 آذار 1986، أذاع فيه واجبات المعلمين في المدارس، ومن أبرز ما جاء فيه ما يأتي[77]:

(73) The Conservative and unionist central office, The campaing guide 1989, p. 324 .

(74) Un Yong Jeong, op. cit, p. 232 .

(75) HC, Teachers duties, vol. 28, 28 July 1982, cc. 583-584 .

(76) HC, Teachers: Non- teacning activities, vol. 63, 4 July 1984, c. 167.

(77) T.N.A, P.R.E.M, 19/1730, Teachers` pay and

1. أن يقوم المعلمون بتدريس الفصول الدراسية المحددة لهم حسب جدول زمني.
2. أن يأخذ كل معلم نصيب مناسب من الحصص المدرسية .
3. تخطيط وإعداد وتقييم ومراجعة طرق والبرامج التدريس وفقاً لسلطة التعليم.
4. أن يكون المعلم مسؤولاً عن الطلبة أثناء دخولهم المدرسة وحتى مغادرتهم.
5. متابعة مستوى الطلبة وإعداد التقارير عنهم، وتكليفهم بالواجبات المنزلية.
6. تقديم المشورة والتوجيه بشأن التعليم، وفقاً لسياسة سلطة التعليم المحلية.
7. أن يكون لدى المعلم اتصالاً مع أولياء أمور الطلبة.
8. مشاركة المعلم في تقييم أداء الطلبة، وفقاً لسياسة سلطة التعليم المحلية.
9. يجب على المعلم المشاركة في دورات تدريب المعلمين أثناء الخدمة.

اقترحت الحكومة البريطانية في 12 أيار 1986 تحديد واجبات المعلمين، وقد منح قانون 1986 وزير التعليم صلاحيات تقييم أداء المعلمين وواجباتهم[78]، وأهتمت الحكومة البريطانية بالواجبات الممنوحة للمعلم، ففي 30 تشرين الأول 1986 حددت الحكومة البريطانية واجبات المعلمين المهنية بشكل واضح وربطتها بقدرات المعلم الفردية، وذلك على النحو الآتي[79]:

1- تخطيط وإعداد وتحديد ومراجعة الدرس حسب أساليب التدريس الشخصية وبرامج العمل.
2- يجب على المعلم تعليم وضمان الانضباط وسلامة الطلبة في الفصل الدراسي، مع وضع الاحتياجات التعليمية المختلفة للطلبة في الاعتبار.
3- يجب على المعلم المساهمة والمشاركة في تقييم أداء الطلبة، والتدريب أثناء الخدمة، والتطور المهني في المجالات المختلفة.
4- تقديم المشورة والتعاون بين المعلمين بشأن برامج وأساليب التدريس.
5- التعاون مع الوكالات المختصة والهيئات ا لتعليمية .
6- المساهمة في التعريف والتطوير المهني وتقييم المعلمين الجدد.
7- أن يأخذ المعلم دور مهني لمراجعة وتطوير وإدارة المناهج الدراسية.

كما وأعلن كينيث بيكر في 30 تشرين الأول 1986 عن زيادة أجور المعلمين، مقابل أن تكون واجبات المعلمين المهنية أكثر وضوحاً، بحيث يؤدي المعلم في العام الدراسي الواحد اكثر من (1300) ساعة وعلى مدار (195) يوم في العمل[80].

5- سياسة الإنفاق الحكومي على التعليم الابتدائي:

أعتمد تمويل التعليم في بريطانيا على المساعدات المالية التي تمنح من قبل وزارة التربية لسلطات التعليم المحلية، وعلى الضرائب المحلية التي تقوم سلطات التعليم المحلية بجمعها من الطلبة، أما

duties, Letter from Keith Joseph, to No. 10, op. cit, p. 1.

(78) HC, Teachers` duties, vol. 97, 12 May 1986, cc. 317-318 .

(79) T.N.A, P.R.E.M, 19/1732, School teachers` pay and duties, Letter from Kenneth Baker, to John Pearman, no. 2, London, 30 October 1986, pp. 6-8 .

(80) HC, Teachers` pay and conditions, vol. 103, op. cit, cc. 463-474 .

فيما يخص المدارس الخاصة، فقد تتلقى تلك المدارس المساعدات من الحكومة المركزية، وكذلك من الرسوم التي يدفعها الطلبة والتبرعات، ولكل مدرسة ميزانية مستقلة سنوياً، ويتولى مجلس المدرسة والذي يتكون من المعلمين وأولياء الأمور والطلبة مراقبة صرف الميزانية، وتنفق الحكومة المركزية ما يقدر (3،5٪) من اجمالي الدخل سنوياً على المدارس، وتُقدم تلك الأموال على شكل هبات ومخصصات البحث العلمي وبرامج التدريب وغيرها[81].

انفقت السلطات المحلية في المقاطعات البريطانية على التعليم ومجالاته المختلفة، من خلال الضرائب التي فرضتها، وكان دور السلطات الاتحادية مقتصراً على تقديم المساعدات المالية للمناطق المتضررة، أما فيما يتعلق بنسبة الإنفاق على التعليم، وكيفية توزيع الموارد المالية، فقد كانت السلطات التعليم المحلية تُنفق نحو (70٪) على التعليم، أما الحكومة المركزية فتُنفق نحو (7٪)، وتعتبر تلك النسبة قليلة نسبياً، وذلك لتخوف سلطات التعليم المحلية من سيطرة الحكومة المركزية على التعليم، ويتم فرض الضرائب على التعليم الابتدائي والثانوي، وتُنفق الأموال في مجال الكتب وموارد التعليم، وتجهيزات المدارس، وأجور الإداريين والعمال، وأجور هيئات التدريس[82].

وعُقب فوز حزب المحافظين بالانتخابات النيابية عام 1979 أصدر وزير التعليم مارك كارلايل قانون التعليم لعام 1979، وكان هدف الحكومة البريطانية من إصدار القانون هو الحصول على تمويل مباشر من الحكومة المركزية للمدارس، وذلك لتقديم الخدمات التعليمية ورعاية الطلبة، مقابل معونات مالية تقدمها أُسر الطلبة لإدارة المدرسة[83].

وعدت بريطانيا من أوائل الدول التي اتجهت نحو نظام خصخصة الاقتصاد والخدمات والمرافق التعليمية منذ ولاية مارغريت تاتشر، ويُشير هذا المصطلح الى تخصيص التعليم في بريطانيا الى وضع نظام تكون فيه إدارة وملكية المدارس من مسؤوليات القطاع الخاص، وتحديد أماكن المدارس المستقلة، فضلاً عن إيجاد التوازن بين توفير التعليم العام والخاص[84]، وبعبارة أخرى أن يكون التعليم من مسؤوليات القطاع الخاص، بدلاً من أن يكون ضمن مسؤوليات الحكومة، وفي ثمانينيات القرن العشرين أتخذ تخصيص التعليم في بريطانيا شكلين أساسيين هما[85]:

1. تحمل القطاع الخاص مسؤولية نفقات الخدمات التعليمية التي كانت من مسؤوليات القطاع العام، على سبيل المثال، أصبح أولياء الأمور والشركات الخاصة تدفع رسوم القطاع العام مقابل الخدمات التعليمية التي يقدمها للمجتمع، مثل الدروس الخاصة والكتب التعليمية، والمباني

(81) ربى ناصر المصري الشعراني، المصدر السابق، ص 497.

(82) عقيل محمود رفاعي، استراتيجية مقترحة لتمويل التعليم العام والإنفاق عليه في مصر في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، المؤتمر القومي السنوي الثاني عشر – تطوير أداء الجامعات العربية في ضوء معايير الجودة الشاملة، مجلد 2، جامعة عين شمس، القاهرة، كانون الأول 2005، ص 492 .

(83) أرشد حمزة حسن عبدالله الفتلاوي، المصدر السابق، ص 225.

(84) Tony Edwards etal, The state and private education: an evaluation of the assisted places scheme, The falmer Press, London, 1989, p. 1.

(85) سامي محمد عبد المقصود نصار، دور القطاع الخاص في تمويل التعليم في دول الخليج العربية، مجلة العلوم التربوية، جامعة القاهرة، مجلد 7، العدد 15، تموز 1999، ص 138.

والتجهيزات المدرسية، فضلاً عن أجور المعلمين، والأنشطة اللاصفية وغيرها.

2. تحمل الدولة أو القطاع العام نفقات الخدمات التعليمية التي يقدمها القطاع الخاص، مثل الدروس المستقلة التي تتلقى دعماً مادياً من دافعي الضرائب، او الدعم الذي تقدمه سلطات التعليم المحلية للمدارس الخاصة.

ومن خلال ذلك يتضح بأن عملية تخصيص التعليم في بريطانيا تسير باتجاهين متشابهين، فمن ناحية تقوم الحكومة او القطاع العام ببيع الخدمات التعليمية لأولياء الأمور وتحصل منهم على رسوم مالية، مقابل التحاق أبنائهم في المدارس، ومن ناحية أخرى تقوم الحكومة بشراء الخدمات التعليمية من القطاع الخاص، من خلال تقديم الدعم المالي المباشر وغير المباشر، وذلك لدعم الأطفال في التعليم.

وفي عام 1979 بدأت الحكومة بتنفيذ (خطة الأماكن المعانة) The assisted places scheme، بهدف تقديم الدعم المالي المباشر الى القطاع التعليمي الخاص، لتوفير فرص تعليمية للأطفال الموهوبين في المدارس الخاصة، بغض النظر عن مكانتهم الاجتماعية، ويتم قبول الطلبة في الخطة حسب شروط كل مدرسة ومستوى أداء الطلبة واستعدادهم المدرسي، إذ أن الطالب يتم قبوله حسب دخل والداه السنوي، فاذا كان دخل الأسرة السنوي يقل عن (7259) جنيه إسترليني يُمنح الطالب مكاناً مجانياً، أما اذا كان دخلها السنوي (10000) جنيه إسترليني فتدفع مبلغ (402) جنيه إسترليني للمدرسة، واذا كان دخل الأسرة (15000) جنيه استرليني فأنها تساهم بمبلغ قدره (1647) جنيهاً في العام[86].

كان لخطة الأماكن المعانة مؤيدون ومعارضون، أما المؤيدون فيرون بأن الخطة تساهم في التقليل من التمايز الطبقي الذي كان سائداً في التعليم، اذ يستطيع أبناء الطبقة الفقيرة الالتحاق بالمدارس المستقلة الخاصة تشجيعاً لمواهبهم، أما المعارضون فيرون بأن الحكومة بوضعها لتلك الخطة قامت بدعم مدارس القطاع الخاص على حساب القطاع العام، من خلال انتقال الطلبة أصحاب المواهب الى المدارس الخاصة، فضلاً عن أن الحكومة قد منحت القطاع التعليمي الخاص عام 1980 مبلغاً مالياً قدره (55) مليون جنيه استرليني، بهدف توفير (12000) مكان للمدارس الخاصة ذات السمعة الاكاديمية العالية[87]، وفي عام 1983 – 1984، كان مخطط الإنفاق الحكومي على الخدمات التعليمية كبيراً جداً، اذ أُنفقت تلك الأموال على أجور المعلمين والإداريين وتجهيزات المدارس وغيرها[88].

وفي 26 آذار 1986 قام وزير التعليم كيث جوزيف، بوضع خططاً لأنشاء حوالي (12) مدرسة منح مباشرة، وقدرة تكلفتها حوالي (2) مليون جنيه استرليني، وكان هدف الحكومة من وراء ذلك، هو السماح بتنوع التعليم في المدارس الابتدائية، فضلاً عن اجراء مقارنة مع مدارس القطاع العام، على أن تكون تلك المدارس دون رسوم[89]، وقد انفقت الحكومة على المدارس الابتدائية منذ تولي حزب

(86) المصدر نفسه، ص 139 .

(87) المصدر نفسه، ص 139؛

Tony Edwards etal, p. 2 .

(88) HC, Expenditure 1983-1984, vol.31, 8 November 1982, cc. 39-42.

(89) T.N.A, P.R.E.M, 19/1722, Grant-aided primary schools- `H` 26 March, Letter from No. 10 Policy Unit, to MT, , London, 27 March 1986, p. 1 .

المحافظين الحكم حتى عام 1986 مبالغ مالية كبيرة، وهي مبينة في الجدول ادناه[90]:

السنة	الإنفاق على المدارس الابتدائية
1980 – 1979	1706000
1980–1981	2086000
1981–1982	2258000
1982–1983	2400000
1983–1984	2371000
1984–1985	2430000
1985–1986	7930000

أعطى قانون الإصلاح التعليمي لعام 1988 المدارس استقلالاً كبيراً في التمويل المدرسي، وقد طالب ذلك القانون سلطات التعليم المحلية والتي كانت مسؤولة عن تمويل المدارس، بأن تفوض مسؤولياتها في التمويل الى مجالس إدارة المدارس والمعلمين القدامى فيها، وخول القانون المدارس بإجراءات معينة، تستطيع من خلالها أن تترك من خلالها سلطات التعليم المحلية، وبذلك تكون المدارس تحت التمويل المباشر من قبل الحكومة المركزية، دون اللجوء الى سلطات التعليم المحلية[91].

وفي عام 1989، طلبت الحكومة من سلطات التعليم المحلية وضع خطط لتخصيص الموارد بين المدارس (باستثناء المدارس التي تضم اقل من 200 طالب) وبموجب كل مخطط، تخصص سلطات التعليم المحلية لكل مدرسة مبلغاً مالياً محدداً من الإنفاق الحكومي، على سبيل المثال، الإنفاق الحكومي على الخدمات الإدارية والاستشارية والنقل المدرسي، على أن تدخل تلك الخطط في حيز التنفيذ اعتباراً من نيسان 1990[92].

6- الوجبات المدرسية:

اجتمع وزير التعليم مع جمعية مجالس المقاطعات ورابطة سلطات العاصمة في 3 تشرين الأول 1979، وقد أكدت الجمعيتان عن دعم سياسة الحكومة المتمثلة في الاقتصار في الإنفاق على الوجبات المدرسية، فضلاً عن وضع نظام جديد قبل بدء العام الدراسي، لتخفيض الإنفاق بمقدار النصف، ومن المفترض أن تكون الواردات المُنفقة على الوجبات المدرسية في عام 1980 – 1981 حوالي (200) مليون في إنكلترا وويلز، وحوالي (20) مليون في إسكتلندا، وأن متوسط الرسوم على الوجبة المدرسية على مدار العام الدراسي حوالي (10 – 20) بنساً، ويعتبر ذلك فوق المستوى الاعتيادي والذي يبلغ حوالي (35) بنساً، وأكدت الحكومة البريطانية في 12 تشرين الثاني 1979، على ضرورة زيادة الرسوم المفروضة على الوجبات المدرسية والحليب اعتباراً من كانون الثاني 1980، وتكون تلك الرسوم بمقدار يتراوح ما بين (35–5) بنساً، ويتم بعد ذلك رفع تلك الزيادة على الرسوم بنسبة (10) بنسات اعتباراً من نيسان 1980[93].

وأصدرت الحكومة البريطانية قانون التعليم لعام 1980، وقد أرسى ذلك القانون قواعد

(90) T.N.A, P.R.E.M, 19/1012, Public expenditure survey 1983, Letter from Keith Joseph, to Rees, London, 6 July 1983, p. 45 .

(91) محمد منير مرسي، المصدر السابق، ص 176 – 177.

(92) The conservative and unionist central office, The campaing guide 1989, p. 337 .

(93) T.N.A, P.R.E.M, 19/2648, School milk charge, Letter from Mark Carlisle, to Secretary of State for Scotland, London, 12 November 1979, pp. 1-2 .

جديدة تتعلق بالمدارس، وعلى الرغم من أن معظم الخدمات الاجتماعية لا تزال ممولة من قبل الحكومة، إلا أن هناك بعض الخدمات تم الاستغناء عنها، فقد ازال قانون التعليم لعام 1980 واجب سلطات التعليم المحلية بتوفير الوجبات المدرسية، باستثناء الأطفال الذين يتلقى والديهم أعانة تكميلية او تكملة دخل الأسرة[94]، ونصت المادة (22) من القانون، على أن تتمتع كل هيئة تعليمية بتقديم تسهيلات لجميع الأطفال الذين يرغبون في تناول وجباتهم الغذائية في المدرسة[95].

وقد ناقش مجلس العموم البريطاني في جلسته المؤرخة في 11 أيار 1981، المبالغ المالية التي تم إنفاقها على كل طالب في المدارس الابتدائية في ويلز للفترة 1980-1979، وبلغ اجمالي الإنفاق حوالي (446) جنيه استرليني، وأُنفقت تلك المصاريف على الوجبات المدرسية والحليب[96]، أما فيما يخص إنكلترا، فقد بلغ اجمالي الإنفاق العام على الوجبات المدرسية لجميع الطلبة في عام 1982 حوالي (387) مليون جنيه استرليني، وبلغت تكلفة الوجبة المدرسية الواحدة حوالي (50) بنساً، وفي إسكتلندا بلغ عدد الطلبة الذين يتلقون وجبات مدرسية خلال عامي 1981 - 1982 حوالي (316212)، ويمثلون نحو (38،4) من مجموع الطلبة في المدارس الابتدائية في إسكتلندا، وقد بلغ اجمالي الإنفاق على الوجبات المدرسية حوالي (33) مليون جنيه استرليني[97]، وفي عام 1983 - 1984، وضعت الحكومة مخططاً للنفقات الحكومية على المدارس الابتدائية، وقد بلغت نسبة الإنفاق على الوجبات المدرسية والحليب حوالي (273) مليون جنيه استرليني[98]، وفي 17 شباط 1984، ناقش مجلس العموم اعداد ونسب الأطفال الذين يحق لهم الحصول على وجبة مدرسية مجانية في الفترة 1984-1982، ونسبة الإنفاق الحكومي على الوجبات المدرسية، ويبين الجدول الآتي الإنفاق الحكومي على الوجبات المدرسية خلال الفترة 1981 - 1984[99]:

السنة	الإنفاق الحكومي على الوجبات المدرسية
1982 - 1981	147 مليون جنيه
1983 - 1982	173 مليون جنيه
1984 - 1983	201 مليون جنيه

أصدرت الحكومة البريطانية قانون الضمان الاجتماعي لعام 1986، وبموجب ذلك القانون فأن واجب سلطات التعليم المحلية توفير وجبات مدرسية مجانية للأطفال، وقد خصصت الحكومة اموالاً طائلة لذلك، ففي عام 1986 - 1987، خصصت الحكومة نحو (37) مليون جنيه استرليني لتوفير الوجبات المدرسية المجانية، وفي

(94) Joanna Petra Fransisca Maria, conservative values and education policy 1979-1990, thesis, Brunel University, London, 1992, p. 52 .

(95) The Conservative and unionist central office, The campaing guide 1983, p. 204 .

(96) HC, Primary schools, vol. 4, 11 May 1981, c. 468 .

(97) The Conservative and unionist central office, The campaing guide 1983, pp. 204, 348.

(98) HC, Expenditure 1983-1984, vol. 31, 8 November 1982, cc. 39-42.

(99) HC, School meals, vol. 54, 17 February 1984, c. 335 .

عام 1987 – 1988، خصصت حوالي (39) مليون جنيه استرليني، بهدف توفير الوجبات المدرسية للأطفال المستحقين[100]، وفي 20 شباط 1987، وخلال مناقشة مشروع قانون التعليم لعام 1988، أوضحت الحكومة بأن القانون يجب أن يحتوي على فقرتين مهمتين بشأن الوجبات الغذائية المدرسية، الأولى هي، أن توفير الوجبات المدرسية للأطفال سيلعب دوراً مهماً في التغذية الصحية لهم، أما الثانية فهي أن الحكومة يجب أن تعيد النظر في إلغائها الوجبات المدرسية المجانية للأطفال في قانون التعليم لعام 1980، وأن ينص قانون الإصلاح التعليمي لعام 1988 على تقديم وجبات مدرسية للأطفال[101]، وبعد إصدار قانون الإصلاح التعليمي لعام 1988، جعل القانون واجب سلطات التعليم المحلية الاهتمام بتغذية ورعاية الأطفال، وأن تقدم الوجبات المدرسية لهم، اذ يقوم الآباء بدفع جزء من النفقات التي تُنفقها المدرسة على وجبات أبنائهم[102]، وهو ما يبين الاهتمام الواضح للحكومة البريطانية والسلطات التعليمية بتوفير الوجبات المدرسية للطلبة لضمان قدرتهم على الاستيعاب وتنشيط ابدانهم جسدياً وعقلياً، فضلاً عن إلغاء الفوارق الطبقية للطلبة عن طريق توفير وجبات متساوية لكل منهم .

7- النقل المدرسي:

كان النقل المدرسي في المدارس الابتدائية في بريطانيا مجاناً دون رسوم، وذلك حسب قانون التعليم لعام 1944[103]، وفي 3 تشرين الاول 1979 عقد اجتماعاً ضم كلاً من وزير التعليم مارك كارلايل وجمعية مجالس المقاطعات ورابطة سلطات العاصمة، وأكدت الجمعيتان دعمها لاستراتيجية الحكومة المتمثلة في البحث عن الاقتصاديات الرئيسية في الإنفاق التعليمي، وذلك بفرض الرسوم على النقل المدرسي، وعلى الحاجة الى وجود تشريع جديد بشأن النظام التعليمي الاساسي قبل بداية السنة المالية الجديدة، وأنه من الضروري تخفيض النفقات الاجمالية على التعليم، وأن تزيد الايرادات على حد سواء، وأوصت بزيادة الرسوم المفروضة على النقل المدرسي اعتباراً من نيسان 1980، بعد موافقة قانون التعليم عليه[104].

(100) The Conservative and unionist. Central office, The campaing guide 1987, p. 250.

(101) HC, Education (Nutritional requirements) Bill, vol. 110, 20 February 1987, cc. 1224-1229 .

(102) HC, School meals, vol. 127, 16 February 1988, c. 583 .

(103) بموجب المادة (55) من قانون التعليم لعام 1944، يتوجب على سلطات التعليم المحلية توفير النقل المدرسي للطلبة، ويكون ذلك النقل في مركبة مملوكة او مستأجرة من قبل سلطات التعليم المحلية، وأن يكون دون مقابل للأطفال، وفي المادة (39) من القانون، قررت معظم سلطات التعليم المحلية على ضرورة توفير وسائل نقل مجانية للأطفال الذين تقل اعمارهم عن ثمانية اعوام، ويعيشون في مناطق تبعد أكثر من (2) ميل عن المدرسة، أما الأطفال الذين يبلغون من العمر أكثر من ثمانية اعوام، ويعيشون في مناطق تبعد أكثر من (3) اميال عن المدرسة، فتوفر لهم نقل مقابل أجور رمزية، أما فيما يتعلق بالأطفال الذين يبلغون عشرة سنوات، ويعيشون في مناطق تبعد (4،5) ميل، فلا يتلقون أي مساعدة في النقل المدرسي، وانما تكون بدفع الرسوم. للمزيد ينظر:
The Conservative and unionist central office, The campaing guide 1983, p. 205 .

(104) T.N.A, P.R.E.M, 19/2648, School milk charge, Letter from Mark Carlisle, to secretary of State for Scotland, op. cit, p. 1-2 .

أوضحت الحكومة البريطانية في 14 كانون الثاني 1980، بأن هدفها هو تعديل قانون النقل المدرسي، لتخفيض الإنفاق الحكومي عليه، كجزء من مكافحة التضخم المالي، وأن على الحكومة أن تحافظ على مستوى التدريس في الفصول الدراسية، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا اذا انخفضت الزيادة السريعة في الإنفاق العام على الخدمات غير التعليمية مثل النقل المدرسي، والذي بلغت تكلفته أكثر من (125) مليون جنيه استرليني سنوياً، ولمساعدتهم على تخفيض ذلك، طلب وزير التعليم من سلطات التعليم المحلية القيام بفرض بعض الرسوم لتوفير النقل المدرسي من المنزل الى المدرسة، على أن تكون رسوم رمزية على الأطفال الذين يلتحقون بأقرب مدرسة له، والتي تبعد عنهم حوالي (2) ميل ويقل عمرهم عن (8) اعوام، و(3) ميل للأطفال الاكبر منهم سناً، والذين يحصل آبائهم على معونات تكميلية او اعانة دخل الأسرة، كما طلب من سلطات التعليم المحلية استخدام صلاحياتها بخفض إنفاقها على النقل المدرسي العام المقبل بمقدار (20) مليون جنيه استرليني، على الرغم من أن سلطات التعليم المحلية غير ملزمة بذلك حسب ما نص عليه قانون التعليم لعام 1980[105].

ناقش مجلس العموم البريطاني في جلسته المؤرخة في11 ايار 1981، المبالغ التي يتم انفاقها على كل طالب في المدارس الابتدائية في ويلز خلال عامي 1979 – 1980، اذ بلغ اجمالي الإنفاق حوالي (446) جنيه استرليني لكل طالب تكلفة النقل المدرسي، وفي منتصف عام 1981، قدم وزير التعليم مارك كارلايل مجموعة من الإصلاحات التعليمية، بهدف النهوض بالواقع التعليمي، وكان من بين تلك الإصلاحات، أن قدم مشروعاً يقضي بفرض الرسوم على النقل المدرسي، إلا أن مشروعه لم يكتب له النجاح، اذ رُفض من قبل المجلس العمومي، الأمر الذي ادى الى استقالته في ايلول 1981[106]، وفي عام 1982 طالب وزير التعليم من رابطة مجالس المقاطعات السعي لتعديل قانون التعليم لعام 1944 فيما يتعلق بالنقل المدرسي، بحيث يتم مراعاة المخاطر الشخصية ومعايير السلامة المرورية والطرق، كما يجب مراعاة متطلبات المسافة بين منزل الطالب والمدرسة[107]، وفي عام 1983 أعدت الحكومة البريطانية خطة من اجل الاقتصاد في النفقات التعليمية، وتم تخصيص ما يقارب (150) مليون جنيه استرليني من اجل توفير النقل المدرسي للطلبة[108]، وفي 2 تموز 1985، أعلن وزير التعليم أن قانون التعليم لعام 1980 سيضع احكاماً على سلطات التعليم المحلية لتوفير النقل المدرسي المجاني للأطفال الذين مارس آبائهم حقهم بموجب المادة (6) من قانون التعليم لعام 1980 في تسمية المدرسة التي يفضلها أطفالهم للالتحاق بها، وأن ذلك يتم بشرطين، الشرط الأول يجب تلبية المعايير الخاصة بسن الطفل والمسافة بين منزل الطفل والمدرسة، وأن الشرط الثاني، يجب أن تكون المدرسة التي يختارها أولياء الأمور لأطفالهم داخل منطقة سلطة التعليم المحلية التابعة لهم او

(105) T.N.A, P.R.E.M, 19/2648, School transport, Letter the Right Reverend the Abbot of Downside, to the Prime Minister, London, 14 January 1980, pp. 1-2 .

(106) أرشد حمزة حسن عبدالله الفتلاوي، المصدر السابق، ص 226 .

(107) HC, School transport, vol. 59, 5 April 1984, cc. 1248-1254 .

(108) The Conservative and unionist central office, The campaing guide 1983, p. 214 .

المجاورة لهم[109].

واشار قانون الإصلاح التعليمي لعام 1988، بانه حسب المادة (55) من قانون التعليم لعام 1944، فان سلطات التعليم المحلية ملزمة بتوفير تصاريح نقل مجانية للأطفال الذين تزيد اعمارهم عن ثماني سنوات، والذين يعيشون على بعد اكثر من ميلن من مدارسهم، وان واجب سلطات التعليم المحلية قياس المسافة بين منزل الطفل والمدرسة، وتقييم ما اذا كان الطفل مؤهلاً للنقل المجاني ام لا على ذلك الاساس، وبناءاً على ذلك، سمح القانون لسلطات التعليم المحلية بمزيد من المرونة في أنشاء الطرق وفرض رسوم على نقل الأطفال الى المدرسة[110] .

وفي عام 1989 طلبت الحكومة المركزية من سلطات التعليم المحلية وضع خطط لتخطيط الموارد بين المدارس (باستثناء المدارس الابتدائية التي تضم أقل من 200)، وقد وافق وزير التعليم على ذلك، وبموجب كل مخطط، ستخصص سلطات التعليم المحلية لكل مدرسة مبلغ محدد فقط من إنفاق الموارد ليتم تحديده مركزياً، على سبيل المثال، المبالغ التي تُنفقها سلطات التعليم على النقل المدرسي، وستدخل معظم تلك المخططات حيز التنفيذ اعتباراً من نيسان عام 1990[111] .

يتضح مما سبق اهتمام الحكومة البريطانية والسلطات التعليمية بكل ما يخص الطلبة ولاسيما منه نقلهم من البيت الى المدرسة وبالعكس، وذلك لاهميته في المحافظة على الأطفال واهتمامهم فقط بتعليمهم وعدم اثقال عوائلهم بذلك العبء وبالتالي توفير البيئة الصالحة للتفوق المدرسي .

الخاتمة :

أهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة هي الآتي:

1. تنمية المهارات العقلية لدى الطلبة، وتطوير قدراتهم على المناقشة بصورة منطقية ومستمرة.
2. عملت الحكومة البريطانية على رعاية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وإتاحة سبل ووسائل التعليم لهم، من خلال اتباعها سياسة الدمج أو ما يعرف بسياسة التكامل، والتي تضمنت دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة مع اقرانهم الاسوياء في المدارس الحكومية .
3. إعطاء المدارس الابتدائية استقلالية كبيرة في إدارة شؤونها وجعلها مسؤولة امام الطلبة وأولياء أمورهم وامام أصحاب العمل ودافعي الضرائب.
4. غرس احترام القيم الدينية والأخلاقية والوطنية لدى الطلبة، وجعلهم ينظرون الى الأقليات العرقية بعين المساواة.
5. اهتمام الحكومة البريطانية بالتعليم الابتدائي من خلال اجراء بعض الإصلاحات التعليمية فيه، لاسيما فيما يخص دورات تدريب وتأهيل المعلمين لتأهيلهم لقيادة العملية التعليمية بكفاءة وجدارة.
6. عملت الحكومة البريطانية على مساعدة الآباء في تحمل بعض التكاليف المدرسية لاسيما النقل

(109) HC, Education (Cost of school transport), vol. 2 July 1985, cc. 200-202 .

(110) HC, School bus passes (Revision of regulations), vol. 131, 19 April 1988, cc. 682-683 .

(111) The Conservative and unionist central office, The campaing guide 1989, p. 337.

المـدرسي، اذ عملـت عـلى توفـير النقـل المـدرسي للطلبـة مـن البيـت الى المدرسـة وبالعكـس، لأجـل تقليـل عـبء المعيشـة عـلى أوليـاء أمـور الطلبـة، وتوفـير الظـروف المناسـبة للتفـوق المـدرسي .

7. اعتمـدت الحكومـة البريطانيـة منهجـاً وطنيـاً طُبـق عـلى جميـع مراحـل التعليـم الالزامـي، سـواء أكانـت مـدارس حكوميـة ام خاصـة، وذلـك بهـدف رفـع مسـتوى التحصيـل الـدراسي لـدى الطلبـة، وتـم تطبيقـه بشـكل رسـمي بموجـب قانـون الإصـلاح التعليمـي لعـام 1988 .